Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science /special issue **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2023.icbauc23 **Pages: 288-297**

ترسيم الحدود البحرية العراقية الكويتية وفقا لأحكام القانون الدولي

م. د. عمر عبود خليل
قسم القانون، كلية بلاد الرافدين الجامعة، ديالى، ٣٢٠٠١، العراق
dr.omer@bauc14.edu.iq

الملخص

بمراجعة الجذور التاريخية للنزاع العراقي الكويتي يتضح ان الحدود سبب من اسباب التصادم وتوتر العلاقات الودية بين البلدين، فالعراقيون دائما كانوا ينظرون الى حدودهم مع الكويت على انها ناجمة عن مصالح استعمارية، وانها يجب ان تعدل لصالح العراق وللشعب العراقي، وقد ابدى العراق رغبته في انشاء ميناء في الكويت ليصبح منفذا على الخليج ، وبذل مساع حميدة وقدم عدة اقتراحات لموقع الميناء ، الا ان بريطانيا عارضت نقل ملكية مجرى خور عبدالله بالكامل اليه الا بعد ان يتنازل العراق لشيخ الكويت عن جزء من اراضيه، وفي عام ١٩٦١ تنازلت بريطانيا عن تحكمها في علاقات الكويت الخارجية بموجب اتفاقية جديدة جرت المفاوضات بشأنها بين مبعوث بريطانيا وشيخ الكويت.

الكلمات المفتاحية: الحدود الدولية، ترسيم الحدود، العراق، الكويت، مجلس الامن.

Demarcation of the Iraqi-Kuwaiti Maritime Borders in Accordance with the Provisions of International Law

Dr. Omar Abbood Khaleel
Law Department, Bilad Alrafidain University College, Diyala, 32001, Iraq.
dr.omer@bauc14.edu.iq

Abstract

By reviewing the historical roots of the Iraqi-Kuwaiti conflict, it becomes clear that the border is one of the reasons for the collision and the tension of friendly relations between the two countries. The Iraqis have always viewed their borders with Kuwait as caused by colonial interests, and that they should be adjusted for the benefit of Iraq and the Iraqi people, and Iraq has expressed its desire to establish a port in Kuwait to become an outlet on the Gulf., but Britain opposed the transfer of ownership of the entire course of Khawr Abdullah to it except after Iraq ceded part of its lands to the Sheikh of Kuwait, and in 1961 Britain ceded its control In Kuwait's foreign relations according to a new agreement that negotiations took place between Britain's envoy and the Sheikh of Kuwait.

Keywords: international borders, Demarcation of the border, Iraq, Kuwait, Security Council.

المقدمة

يكتسي موضوع الحدود الدولية والنزاعات التي تثور بشأنها اهمية بالغة، نظرا لدقة هذا النوع من النزاعات وكذا خطورتها، مما ادى بالمجموعة الدولية الاهتمام بطرق تسويتها سلميا، خاصة بعد ما شهده العالم من ويلات الحروب، والتي كانت معظمها نتيجة صراعات اقليمية تمس بسيادة الدول، ولتجسيد مبدأ الحل السلمي قامت الدول قديما بإقامة مناطق تعرف بالدول الحاجزة وهي مناطق تفصل بين دولة واخرى مما يؤدي الى منع وقوع الحرب، الا ان تطور المجتمع الدولي بما فيه الدولة ادى الى اضمحلال هذه الفكرة وظهور ما يعرف بالحدود المشتركة بشكل مباشر ما بين الدول.

نظرا للأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها الدول الساحلية ظهرت العديد من النزاعات والادعاءات حول السيادة البحرية، وظهرت محاولات عديدة لحسم مثل هذه النزاعات قديما بالرجوع الى عام ١٧٢٠ نجد اولى هذه المحاولات، حيث تم الاتفاق على ان الحقوق السيادية البحرية للدولة على البحار المجاورة تكون في حدود طلقة المدفع، الا ان هذه المسافة كانت نسبية، وفي نهاية القرن الثامن عشر تم الاتفاق على ان تكون المسافة ثلاثة اميال بحرية، ولكن بتطور التقنيات وظهور ما يعرف بالموارد الطبيعية بما في ذلك البترول، لم تكتف الدول بهذه المسافة ومدتها الى اثني عشر ميلا بحريا، مما ادى الى اصطدام مصالح العديد من الدول.

لقد ارتبطت الكويت بالعراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة ١٩٢١ بعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية، وكان اكثرها تقلبا وتوترا وقلقا العلاقات السياسية، حيث كانت انظمة الحكم في العراق تنتقل بين الحين والاخر من المطالبة بمناطق حدودية الى المطالبة بالكويت على انها جزء من العراق، ثم تعترف بالكويت كيانا مستقلا وتعود لتطالب بها مرة اخرى، من اعتراف العراق باستقلال الكويت وقيام التمثيل الدبلوماسي معها عام ١٩٦٣، ثم التحول من موضوع المشكلات الحدودية والجزر والمنفذ البحري الى احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠.

اهمية البحث

تعتبر اهمية مشكلة ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت من خلال اللجوء الى احكام ومبادئ القانون الدولي، واستخدام الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية كوسائل اجبارية لجميع كيانات القانون الدولي، ومنها مشكلة النزاع الحدودي البحري بين العراق والكويت.

اهداف البحث

١- بيان طبيعة وجذور المشكلات الحدودية التي ثارت بين العراق والكويت.
٢- تحليل مشكلة الحدود البحرية العراقية الكويتية واقتراح العديد من التوصيات لحل هذه القضية.

اسئلة الدراسة

١- ما هي طبيعة الخلافات الحدودية البحرية التي ثارت بين دولتي العراق والكويت؟
٢- ما هي المعاهدات التي تم عقدها بين العراق والكويت في إطار قضية ترسيم الحدود؟
٣- ما هي الحلول التي يمكن تقديمها لأنهاء مشكلة ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت؟

منهج البحث

سوف نعتمد في معالجة هذا الموضوع على بعض مناهج البحث العلمي والتي من بينها المنهج التاريخي الذي يبرز من خلال عرض التطور التاريخي لمشكلة الحدود البحرية العراقية الكويتية، واهم المراحل التي مرت بها هذه المشكلة والاسباب التي تكمن وراء نشوب هذا النزاع.

هذا الى جانب المنهج الوصفي حيث يختص بوصف النزاع الحدودي العراقي الكويتي اضافة الى استخدام المنهج القانوني الذي يبين مدى التزام العراق والكويت بأحكام القانون الدولي، ويمكن الاعتماد كذلك على المنهج التحليلي الذي يمكن من خلاله دراسة الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار.

هيكلية البحث

تم تقسيم هذا البحث الى مطلبين كالاتي:

المطلب الاول: النزاع الحدودي البحري بين العراق والكويت.

الفرع الاول: الاساس التاريخي لهذا النزاع وتطوره.

الفرع الثاني: المفاوضات التي تمت بين البلدين بشأن الحدود.

المطلب الثاني: دور القانون الدولي في تسوية مشكلة الحدود البحرية العراقية الكويتية.

الفرع الاول: دور مجلس الامن في ترسيم الحدود البحرية وفقا لإعمال اللجنة الدولية

الفرع الثاني: مدى امكانية ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت بعد النقطة ١٦٢

المطلب الاول

النزاع الحدودي البحري بين العراق والكويت

عند ظهور الدولة في شكلها الحديث المتعارف عليه اليوم بدأت معها فكرة الحدود الدولية باعتبار ان هذه الحدود تشكل النطاق التي تمارس عليه وفيه هذه الدولة سيادتها وسلطاتها المختلفة، وان الحدود الدولية المتعارف عليها اليوم لم تكن فقط نتاج الطبيعة وحدها، بل دخلت في ترسيمها عوامل تاريخية ذات طبيعة سياسية وخاصة الاستعمار الذي خلق حدودا دولية جديدة واعاد ترسيم الحدود الدولية بصورة تتفق ومصالح الدول الاستعمارية وتحقق طموحاتها في الاستيلاء على ثروات الشعوب الطبيعية في دول افريقيا واسيا وامريكا الجنوبية ، وخير مثال على ذلك التقسيم اتفاقية "سايكس بيكو "التي قسمت بلاد الشام والعراق حيث لا يتم معرفة الحدود الفاصلة بين هذه الدول الا عن طريق الخرائط فقط، حيث يستحيل او يصعب معرفة هذه الحدود على الواقع والطبيعة دون اللجوء الى هذه الخرائط [١].

لعبت الجغرافيا السياسية دورا مهما في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين العراق والكويت بحكم الجوار بينهما، وقد شهدت العلاقات بين البلدين خصوصية في جميع المجالات حيث كانت مشوبة بالتهديد والحذر واعتراف من قبل العراق بالكويت في بعض الاحيان، والتناقضات وعدم الاعتراف بالكويت في احيان اخرى والمتتبع للعلاقات بين العراق والكويت وتحديدا الاعتراف بالحدود بين البلدين يجدها قد مرت بمراحل عدة ابتداء" من اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ ، مرورا باتفاقية عام ١٩٣٢ والتي اكدت عليها اتفاقية عام ١٩٦٣، وانتهاء" بقرارات مجلس الامن وتشكيل لجنة ترسيم الحدود بين البلدين التي وافق عليها الطرفان [٢].

ولما كانت دراسة التطور التاريخي للعلاقة بين العراق والكويت يحتاج الى دراسة مستقلة بذاتها، نظرا لكثرة الاحداث وطول امدها بين البلدين، فسوف نبحث في هذا المطلب الاساس التاريخي لهذه المشكلة في الفرع الاول ونتناول في الفرع الثاني المفاوضات التي تمت بين البلدين بشأن الحدود.

الفرع الاول

الاساس التاريخي لهذا النزاع وتطوره

كان موقع الكويت في الزاوية التي يلتقي فيها العراق بالخليج سببا لتنافس شديد بين الاتراك والانجليز، فقد تجاذب الطرفان أكثر من قرن حتى عام ١٨٩٦، عندما ثار الشيخ مبارك الصباح على شقيقيه محمد وجراح الموالين للأتراك وقتلهما وتولى الحكم من عام ١٨٩٦ وحتى عام ١٩١٥، وتذكر بعض المصادر ان مبارك الصباح قتل اخويه واعتلى الحكم في الكويت وذلك بالاتفاق مع المقيم البريطاني في الخليج.

وقد اثارت الدولة العثمانية ازمة بشأن حدود الكويت عام ١٩٠٢ واستمرت الازمة قائمة حتى سويت مؤقتا في الاتفاق البريطاني العثماني بشأن الخليج عام ١٩١٣، وقد اعتبرت الاتفاقية الكويت قضاء عثمانيا مستقلا يمارس فيه الشيخ ادارة مستقلة ولكن في ظل السيادة العثمانية [٣].

بمراجعة الجذور التاريخية للنزاع العراقي الكويتي يتضح ان الحدود سبب من اسباب التصادم وتوتر العلاقات الودية بين البلدين، فالحد الدولي بصفة عامة هو الحد الحاجز بين الشيئين ومنتهى الشي حده وتميز الشيء عن الشيء، فكثيرا من فقهاء القانون الدولي عرفوا الحدود الدولية بأنها الخط القانوني الذي يعين نطاق الاقليم ويميزه عن اقليم دولة أخرى [٣].

فالعراقيون دائما كانوا ينظرون الى حدودهم مع الكويت على انها ناجمة عن مصالح استعمارية، وأنها يجب ان تعدل لصالح العراق، وقد ابدى العراق رغبته في انشاء ميناء في الكويت او في اراضيه ليصبح منفذا على الخليج وبذل مساعي حميدة وقدم عدة اقتراحات لموقع الميناء، الا ان بريطانيا عارضت نقل ملكية مجرى خور عبد الله اليه كاملة الا بعد ان يتنازل العراق لشيخ الكويت عن جزء من اراضيه.

وفي يوليو عام ١٩٣٩ عقدت مباحثات بين الجانبين العراقي والبريطاني بهدف تعيين الحدود العراقية الكويتية، لم يترتب عليها اي جديد سوى تحديد ميل واحد جنوب صفوان ليكون نهاية الحدود، وبذلك دخلت كعكاع ضمن حدود العراق واعتمدت خريطة وزارة الحرب البريطانية الصادرة عام ١٩٢٠ كأساس لتعيين الحدود كما تقرر وضع مركز للمراقبة على الحدود [٤].

وفي يونيو عام ١٩٦١ تنازلت بريطانيا عن تحكمها في علاقات الكويت الخارجية بموجب اتفاقية جديدة جرت المفاوضات بشأنها بين مبعوث بريطانيا السياسي السير وليام لوس والشيخ عبدالله الصباح، والتي الغت بموجبها بريطانيا معاهدة الحماية على الكويت في سنة ١٨٩٩ والتي وقعها حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح، والتي اعترفت فيها بريطانيا اعترافا قانونيا باستقلال الكويت[٥] . ، ولم يمض اسبوع على استقلال الكويت حتى اعلن العراق ان الاتفاقية بين بريطانيا وشيخ الكويت تتعارض بما لا يقبل الشك مع حقيقة ان الكويت كانت ولا تزال تؤلف جزءا لا يتجزأ من العراق وانها كانت تابعة لولاية البصرة العراقية.

بالنسبة لنزاع الحدود والشكل الذي اتخذه في فترة ما بعد عام ١٩٦٣، فانه قد بدأ في ظل واقع جديد من سماته الاساسية ان الكويت قد اصبحت دولة مستقلة ذات سيادة عضوا في الامم المتحدة وفي جامعة الدول العربية، وفي سائر المنظمات المتخصصة، لها وجودها التاريخي المميز وليست تابعة لكيان اخر وعقب استقلالها عقدت مع العراق معاهدة اكتوبر عام ١٩٦٣ بعد اعتراف العراق باستقلال الكويت والاعتراف بها كواحدة من الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية، وأصبح لها بالتالي حدود واضحة ومحددة ونهائية [٦].

وفي اواخر عام ١٩٧٣ طالب العراق من الكويت إذا كانت تريد انهاء موضوع الحدود فيجب عليها اتخاذ مبادرات وطنية اهمها التنسيق السياسي بين البلدين، استخدام راس المال الكويتي في العراق، تعاون دفاعي مشترك وايجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت [٧]، وقد رفضت الكويت تلك المطالب.

وقد جرت عدة محاولات من اجل تسوية نزاع الحدود بين العراق والكويت اولها عام ١٩٧٥ عنما أعلن عن اتصالات تمت بين البلدين بشأن الحدود، وقدم العراق اقتراحا ملموسا لحل المشكلة رفضته الكويت مقابل اعتراف العراق بالحدود بين البلدين مقابل إيجار الكويت لجزيرة بوبيان للعراق لمدة ٩٩ عاما والتنازل عن السيادة على جزيرة وربة [8]. وفي عام ١٩٧٧ استمرت الاتصالات بين البلدين في شان الحدود وغيرها من القضايا وشكلت لجنة وزارية مشتركة لوضع تسوية نهائية لمشكلة الحدود.

مع نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات حدثت بعض التطورات المهمة ادت الى تجميد مشكلة الحدود بين العراق والكويت منها زيارة الرئيس المصري السادات الى القدس عام ١٩٧٧، واعلان الجمهورية الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ ونشوب الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠، وخلال هذه الفترة لم تحصل اي مشكلات حدودية بين البلدين، وبعد نهاية الحرب عام ١٩٨٨ استمرت مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين قائمة على الرغم من الزيارات المتكررة لمسؤولين عراقيين وكويتيين الى كل من الكويت وبغداد، وان كان قد ترتب على تلك الزيارات اتاحة الفرصة لمزيد من التعاون بين البلدين [٩].

يتبين من خلال السرد التاريخي الموجز للأحداث في الفترة السابقة على احداث اغسطس عام ١٩٩٠، ان هناك نزاعا قديما حول الحدود وان هذا النزاع كان دائما مبعثا لتعكير صفو العلاقات الودية وشكل ايضا أحد الاسباب التي ادت الى احداث اغسطس عام ١٩٩٠.

الفرع الثاني

المفاوضات التي تمت بين الدولتين بشأن الحدود

بعد قيام الدولة العراقية الحديثة، تعقدت العلاقات بين العراق والكويت بسبب مشاكل مثل تهريب البضائع والأسلحة بين الكويت والعراق ، ومشكلة المياه العذبة، التي بدأت الكويت في استيرادها من شط العرب منذ عام ١٩٠٨ ، وبستان نخيل اشترته الأسرة الحاكمة الكويتية ، ومشكلة إثبات وجود الجنسية الكويتية بغض النظر عن جنسية الدولة العثمانية. لدينا الكثير من المشاكل.يعرض هذا القسم أهم الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان.

اولا: اتفاق عام ١٨٩٩

وقع شيخ الكويت اتفاقية الحماية مع بريطانيا عام ١٨٩٩ وبهذه الاتفاقية تعهد شيخ الكويت هو وورثته من بعده بالا يتنازل او يبيع او يأجر او يرهن اي اجزاء من اراضي بلاده بدون موافقه انجلترا، وتعهدت انجلترا برعاية مصالح الشيخ في الخارج وخاصة مسائل الدفاع مع احتفاظ الكويت بالاستقلال التام في شؤونها الداخلية، وبسبب هذا التنازل منعت الدولة العثمانية من ممارسة نفوذها على هذه المناطق ويتضح من مراجعة اتفاقية الحماية عام ١٨٩٩ انها تضمنت تحديدا واضحا لإقليم دولة الكويت تعهدت انجلترا بالحفاظ عليه ضد اي انتهاكات عثمانية او اجنبية حرصا على مصالحها[١٠]، الا ان هذه التحديد لم يرض الدولة العثمانية التي تعتبرها جزءا من البصرة ، وهذا الامر الذي جعل قادة العراق حتى الان ينظرون الى الكويت على انها جزء من محافظة البصرة العراقية .

ثانيا: اتفاقية عام ١٩٣١ بين بريطانيا وتركيا

اجريت المباحثات بين تركيا وبريطانيا بهدف تحديد الاراضي التابعة للكويت وانتهت بتوقيع اتفاقية عام ١٩١٣ التي اعتبرت اول محاولة لترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي وعليها بنيت كافة الاتفاقيات الملحقة، واشارت الاتفاقية في مادتها الخامسة : يمارس شيخ الكويت استقلاله الذاتي في المناطق التي تشكل حدودها نصف دائرة مركزها مدينة الكويت ويقع خور الزبير في اقصى شمالها والقرعة اقصى جنوبها، وكذلك جزر وربة وبوبيان وسجان وفيلكه وعوه وكيروها وروره وام المرادم مضافا اليها القبائل التي داخل الحدود بانها تابعة لشيخ الكويت، وهو الذي يتولى جباية الضرائب عنهم، كذلك اشارت المادة السابعة : على ان يبدا خط الحدود على الشاطئ عند فم خور الزبير ويتجه الى الشمال الغربي مارا بجنوب ام قصر وصفوان وجبل سنام مباشرة بحيث تترك هذه الاماكن وما فيها من اثار لولاية البصرة، فاذا وصل خط الحدود للجنوب الغربي عند حفر الباطن تتركها للكويت، ثم ينحرف الى الجنوب الشرقي تاركا للكويت ابار الصفا والقرعة والهبا وكبرا حتى يصل الى البحر بالقرب من جبل متيقه وهذه اول مرة يحدد فيها اقليم الكويت تحديدا واضحا [١١].

في عام ١٩٣٢ تم تبادل الرسائل بين العراق وشيخ الكويت يعلن فيه تأييده للحدود القائمة حسب اتفاقية عام ١٩١٣، وفي رد شيخ الكويت على المندوب السامي البريطاني في العراق قائلا ان حدود الكويت هي من تقاطع وادي العوجة بالباطن وفي اتجاه شمال خط الباطن الى نقطة تقع جنوب صفوان ثم يمر خط الحدود شرقا بجنوب ابار صفوان، جبل سنام، ام قصر الى خور الزبير وخور عبد الله حيث تترك جزر وربه وبوبيان للكويت [١٢].

ثالثا: اتفاقية عام ١٩٦٣

لقد سبقت هذه الاتفاقية معاهدة تمت بين العراق وبريطانيا في عام ١٩٣٦ وبمقتضاها حصل العراق على استقلاله، وقد تناولت هذه الاتفاقية تحديد حدود العراق الغربية الشمالية بين العراق والكويت واستندت الى ما ورد في اتفاقية عام ١٩١٣ حيث جاء فيها : ان الحدود تبدا نحو الشمال بين العراق والكويت من نقطة خور الزبير وخور عبدالله الى الجنوب مباشرة من خط عرض صفوان، ثم تتجه نحو الغرب على طول هذا الخط تمر جنوبي ابار صفوان وجبل سنام تكون تابعة للعراق، وبعدها بدأت اوضاع جديدة في العلاقات الطبيعية بين الطرفين تمخض عنها استقلال الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة والمتفق عليها بين البلدين عام ١٩٣٣ ، حيث يعمل البلدان على توطيد العلاقات الاخوية بين الشقيقين، واقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وتبادل المعلومات الفنية بينهما ومن اجل ذلك تم التبادل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.

فقد جرت العديد من المباحثات بين الطرفين وكذلك شكلت لجان للنظر في حسم مسالة الحدود، الا ان جميع هذه المحاولات فشلت في التوصل الى حل نهائي للنزاع الحدودي، وعندما اندلعت الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ دخلت مسالة الحدود في حالة الجمود وتوقفت المباحثات بشأن الحدود طول فترة اعوام الحرب [١٣].

قامت الامم المتحدة بدور اساس للوساطة في العلاقات بين العراق والكويت في فترة التسعينات من القرن الماضي، وبعد هذه الوساطة اتفق الطرفان على تشكيل لجنة وزارية عليا بين البلدين، وكما هو حال العلاقات الدولية فان مصالح البلدين لا تلتقي على الدوام، وقد ظهر ذلك بوضوح بين عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ فكانت هناك شكاوى من الجانبين بشان قضية الحدود البحرية من خلال توجيه رسائل الى الامم المتحدة، فقد قامت اللجنة الدولية المشكلة بموجب قرارات مجلس الامن عام ١٩٩٣ بترسيم الحدود البرية بين البلدين، ولكن لم تعمد الى ترسيم الحدود البحرية بكاملها بل تركت ذلك الى الدولتين لترسيمها [١٤] .

هناك مشاكل اخرى غير مشكلة الحدود البحرية كانت وما زالت عالقة، فعلى الطرفين السعي لحلها بالتزامن مع حل مشكلة الحدود البحرية، ومنها مسالة ميناء مبارك وميناء الفاو اللذان تقوم الدولتان بإنشائهما على ضفاف خور عبد الله، وكذلك مسالة ادارة الحقول النفطية والامن الحدودي وكذلك تسهيل النقل والتبادل التجاري، فيجب ان تقوم الدولتان لحل هذه المشاكل جميعا بما يسهم في تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة.

المطلب الثاني

دور القانون الدولي في تسوية النزاع الحدودي العراقي الكويتي

تعتبر النزاعات الحدودية الدولية من أكثر النزاعات تعقيدا، ولكن على الرغم من أن النزاعات الحدودية البحرية تصل إلى درجة معينة من الجدية بسبب دقتها، إلا أنها أيضا صراعات يتقاطع فيها القانون البحري الدولي وقانون الحدود الدولي ، مما يتطلب جهودا هائلة من جميع وسائل حل مثل هذه النزاعات.

بتطبيق احكام القانون الدولي للبحار والقانون الدولي للحدود تتم تسوية مثل هذه النزاعات وذلك عن طريق تعيين حدود الامتدادات البحرية العادية وغير العادية، وتجسد هذا العمل بصورة اكبر بعد اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، والتي اهتمت بكل التفاصيل والمشاكل التي تثور في مجال نزاعات الحدود البحرية [١٥]، نتناول في هذا المطلب دور مجلس الامن في ترسيم الحدود البحرية وفقا لأعمال اللجنة الدولية في الفرع الاول، ونبحث في الفرع الثاني مدى امكانية ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت بعد النقطة ١٦٢.

الفرع الاول

دور مجلس الامن في ترسيم الحدود البحرية وفقا لإعمال اللجنة الدولية

تعتبر عملية ترسيم الحدود وفق مبادئ القانون الدولي العام هي عملية خاضعة الى رغبة الدول المتنازعة نفسها وموافقتها وارادتها الحرة والصريحة في عملية الترسيم، وفق ما يسعى اليه المتنازعان لتحقيق مصالحهما على اساس التوافق والتراضي والتعاون المشترك وحسن الجوار، وهذا يؤدي الى الاستقرار والتعاون في العلاقات بين الدولتين، فقد اتخذ مجلس الامن بشان ترسيم الحدود بين العراق والكويت منحى اخر، وذلك لتدخله المباشر في ترسيم الحدود وهذا ما شكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وابتعد عن دوره المرسوم له وفق ميثاق الامم المتحدة.

فلقد بدا الخلاف بين اعضاء مجلس الامن بشان مدى مشروعية تصدي مجلس الامن لمسالة تخطيط الحدود بين العراق والكويت، عندما دفع مندوب الصين بعدم اختصاص المجلس بهذا الامر وقد ايده مندوب كوبا واليمن، فقد تجاوز مجلس الامن لحدود اختصاصاته الوظيفية التي رسمها ميثاق الامم المتحدة وما استقر عليه العرف الدولي في شان هذه المنازعات، فقد احل مجلس الامن محل المحاكم الدولية بالنسبة لمشكلة ترسيم الحدود بين العراق والكويت ، وان انتزاع مجلس الامن بقرار منه على حسب ما ورد في القرار ٦٨٧ لهذا الاختصاص هو في الواقع تسييس من المجلس لمسالة هي بطبيعتها قانونية كان يمكن للمجلس ان يوصي بإحالتها الى محكمة دولية[١٦] .

حسمت اللجنة الدولية المشكلة بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ لعام ١٩٩١ مشكلة الحدود الكويتية لأول مرة، رغم انه توجد اتفاقيات كثيرة مبرمة بين الطرفين من ايام الأمراء وحتى بعد استقلال الكويت عن الدولة العثمانية، ففي يوم ١٩٩٣/٥/٢٠ ارسل السيد

"نيكولان لينكوس" رئيس اللجنة الدولية خطابا الى سكرتير عام الامم المتحدة يبلغه فيه انه عملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الامن ٦٨٧ لعام ١٩٩١ ترسل اللجنة التقرير الذي يشمل النتائج النهائية عن اعمال لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت، بالإضافة الى نسخة مصدق عليها من قائمة الاحداثيات الجغرافية التي تخطط الحدود الدولية للبلدين، وخريطة ذات مقياس رسم ١:٢٥٠٠٠٠ تبين هذا التخطيط وقدم التقرير والاحداثيات من ثلاث نسخ، اثنان منها لإبلاغهما الى الحكومتين المعنيتين [١٦].

اجرت اللجنة بمعونة خبرائها المستقلين ومؤسسات متخصصة اخرى مجموعة اعمال تقنية ودراسات وبحوث تمهيدا لتخطيط الحدود البحرية، بناء على التكليف الصادر اليها من مجلس الامن [١٧]، انتهت اللجنة الى عدة نقاط رئيسة اشتمل عليها تقرير اللجنة بخصوص الحدود البحرية بين الدولتين وهذه النقاط هي:

١- خط النهاية مدخل خور عبد الله وذلك بواسطة تعزيز نقاط جغرافية على الساحل الكويتي، وعلى الساحل العراقي، ومد خط بينهما ليبين حدود المدخل وذلك لتفادي تعقيدات قياسات الأثر لبعض النتوءات الموجودة قرب المدخل [١٨].

٢- مد خط من اخر انحسار للمياه على الساحل الكويتي الى نقطة التقاء الخورين ثم مد خط الى خط الوسط الذي يستمر عبر خور شيطانة وخور عبد الله.

٣- تحديد النقطة التي يسير خلالها خط الوسط شمال جزيرة وربة الكويتية عند الخروج تجاه خور عبد الله، حيث يتجه خط كوشرون الى الجنوب قليلا كما ورد في الخريطة الادميرالية البريطانية عام ١٩٩١.

٤- ورأت اللجنة أن موانئ الشحن التابعة للدولتين في أجزاء مختلفة من كل إقليم متاخم للحدود المخطط لها لها أهمية كبيرة لضمان ظروف عادلة وتعزيز الاستقرار والسلام والأمن على طول الحدود وفي هذا الصدد ، ترى اللجنة أن ميناء الملاحة هذا ممكن للدولتين من خلال جوقة الزبير وجوقة ستيان وجوقة عبد الله إلى جميع مياههما وأراضيهما المتاخمة للحدود ، وتعترف اللجنة بأن هناك هذا الحق في الملاحة والوصول المنصوص عليه في القانون الدولي, أنشئت في اتفاقية الأمم المتحدة القانونية. نحن ندرك هذا.من البحر في عام ١٩٨٢ ، العراق والكويت ، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة للمنطقة ، واللجنة مهتمة أيضا في ضمان أن الحق في الحصول على الأموال في إطار ممارسة حق الملاحة من قبل البلدين لا تخضع للتعليق.

٥- وضع بعض العلامات الحدودية في خور الزبير لتحديد سير الخط من انحسار المياه الى نقطة التقاء الخورين لتحديد نقطة البداية لخط الوسط.

٦- اعتبر ان التخطيط المادي لخور عبد الله غير عملي وغير ضروري، ويرسم خط الحدود في خور عبد الله باحد اثبات ثابتة موثقة وفقا للمعايير المتبعة في الممارسة الدولية

لا شك ان مجلس الامن وفي ظل الوقائع المعروضة قد لعب دور المحكمة من خلال حل مسالة تعد وبدون أدني شك ذات طبيعة قانونية بحتة، ومجلس الامن ليس هيئة قضائية كما ليس من مهامه نصب عوارض الحدود والاقرار بانها حدود دولية، وإذا كان عمل اللجنة يمكن قبوله بشأن ترسيم الحدود البرية وذلك لوجود مفاوضات واتفاقات سابقة، فمع صدور القرار ٧٧٣ من مجلس الامن عام ١٩٩٢ الذي اوكل بشكل صريح الى نفس اللجنة مهمة ترسيم الحدود البحرية، لان تلك الحدود لا توجد بشأنها اتفاقات مسبقة لتخطيطها.

وتجاهلت عملية ترسيم الحدود البحرية الجديدة بين العراق والكويت، التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، حق العراق التاريخي في حرية الوصول إلى الخليج الفارسي ، الذي تكفله الاتفاقات الدولية ، لكن قرار مجلس الأمن ٨٣٣ اعترف بهذا الحق عندما نصت الفقرة ٥ (اتفق العراق والكويت على احترام حرمة الحدود التي خططت لها اللجنة وامتثالا للقانون الدولي). الدعوة إلى احترام الحق في الملاحة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة) [١٩].

الفرع الثاني

مدى امكانية ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت بعد النقطة ١٦٢

تحمل الحدود البحرية معنى الخطوط التي تعين النهاية البحرية للدولة، وتعمل الحدود البحرية على تحديد نطاق الاقليم البحري للدولة عند التقائه بالساحل، وليس على حصر سيادة الدول تماما في اتجاه البحر، ويلاحظ ان كل هذه الاحكام تناولتها بالتفصيل اتفاقية قانون البحار عام ١٩٨٢ ، هذه الاخيرة التي اعتمدت كنظام اساسي لمحكمة قانون البحار فيما بعد مما يؤكد ضرورة اللجوء الى الوسائل السلمية اعمالا لمبدأ الحل السلمي كما نصت على ذلك المادة (٣٣) من ميثاق الامم المتحدة في فقرتها الاولى حيث عدت الوسائل السلمية التي يجب اعتمادها من قبل الدول والتي جاء فيها "يجب على أطراف النزاع ، الذي يهدد استمراره صون السلام والأمن الدولي ، أن تسعى أولا إلى حل من خلال المفاوضات والتحقيق والوساطة والمصالحة والتحكيم والتسوية القضائية ، أو اللجوء إلى المؤسسات والمنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تختارها ".

ان التعداد الوارد في المادة ١/٣٣ من ميثاق الامم المتحدة للوسائل السلمية ليس على التوالي، فالدول ليست مجبرة بذلك الترتيب، بل يمكنها اللجوء الى اي وسيلة ترتضيها، غير ان الوسائل الدبلوماسية والسياسية تحافظ نوعا ما على طبيعة العلاقات الودية القائمة بين الدول، اكثر من لجوئها الى الوسائل القضائية بما في ذلك التحكيم الدولي والمحاكم الدولية، الا ان الواقع اثبت ان الدول حاولت حل نزاعاتها بشتى الطرق بعيدة عن الوسائل القضائية، الا انها فشلت في العديد من المرات خاصة وان الحلول المتوصل اليها عن طريق الوسائل الدبلوماسية والسياسية غالبا ما تكون حلولا وسطية قد لا ترضي احد اطراف النزاع، مما ادى بالدول اللجوء الى التسوية القضائية والتي ساهمت في تسوية النزاعات الحدودية لأنها وسيلة قادرة على التوصل الى حلول نهائية وملزمة ذات احكام تتميز بالحياد والموضوعية وفقا لمبادئ القانون الدولي [١٥].

لعبت الامم المتحدة دور الوسيط الاساسي في العلاقات بين البلدين ، حيث طلب منها عام ١٩٩١ بعد العملية العسكرية التي الت الى خروج القوات العراقية من الكويت ترسيم الحدود رسميا بين البلدين، ليأتي التأكيد من جانب الامم المتحدة على الترسيم عام ١٩٩٣ بموجب قرار مجلس الامن رقم ٨٣٣ ، بيد ان ترسيم الامم المتحدة للحدود البحرية توقف عند النقطة المعروفة بالعلامة ١٦٢ ، اي النقطة الاخيرة التي عين العراقيون والكويتيون حدودها في المراسلات البينية التي سبقت مرحلة الحرب، والنقطة ١٦٢ هي النقطة التي توقف عندها ترسيم الحدود الدولية الصادر من مجلس الامن برقم ٨٣٣ والذي اعتبر خور عبدالله خطا حدوديا بين الدولتين، ويقع الخور اقصى شمال الخليج بين جزيرتي بوبيان ووربة التابعة للكويت وشبه جزيرة الفاو العراقية، ان ما قبل هذه العلامة باتجاه الشمال الشرقي باتجاه خور شيطانه وخور وربه والزبير تعد علامات بحرية، تبدأ بالعلامة ١٠٧ وتنتهي بالعلامة ١٦٢ وهي حدود تم ترسيمها وفق قرارات مجلس الامن وفق خط المنتصف (التالوك)، اما بعد ذلك فتبدأ المنطقة الحدودية التي لم يتم ترسيمها من العلامة ١٣٥ وتنتهي بالعلامة ١٦٢ وتعد منصفة لخور عبدالله، اي الطول التقريبي للشريط الحدودي غير المرسم قد يصل الى ١٢ ميلا بحريا يضاف اليها ١٢ ميل بحري منطقة متاخمة اضافة الى ٦٢ ميلا بحريا منطقة بحرية اقتصادية..

بيد ان التوتر حول هذه العلامة بدأ عام ٢٠١٠ عندما وضعت الكويت حجر الاساس لبناء ميناء مبارك على الضفة الغربية للخور، في الوقت نفسه وضعت بغداد حجر الاساس لأنشاء ميناء الفاو الكبير في الضفة المقابلة [٢٠]، حيث يرى العراق ان الميناء الكويتي يمثل خطورة على مستقبل الملاحة العراقية، وسيكون له تأثير سلبي على اطلالة العراق البحرية على مياه الخليج العربي، حيث يطل ميناء مبارك على خور عبدالله ويتقاطع مع الممرات الملاحية المؤدية الى الموانئ العراقية(ام قصر، وخور الزبير)، وسيكون له تأثير مباشر على تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة ويعيق تطوير المشاريع البحرية العراقية التنموية، اضافة الى تضييق المنافذ البحرية العراقية والتي سوف تحرم مستقبلا من التطوير، وهو عملية خنق متعمد لعزل العراق مائيا عن العالم.

اما الكويت فاعتبرت انشاء ميناء مبارك اول خطوة التي سوف تحول الكويت الى مركز مائي في المنطقة، حيث يقع في جزيرة بوبيان في اقصى شمال غربي الخليج، وتعد جزيرة بوبيان ثاني اكبر جزيرة في الخليج العربي بعد جزيرة قشم الايرانية، ويبلغ مساحتها ٤٨ كيلو متر مربع اي ما يعادل ٥٪ من المساحة الكلية للكويت ، حيث ترى الكويت ان الميناء يقام على اراض كويتية ومن ثم فان انشائه يكون قرارا سياديا يخصها وحدها[٢] ، حيث اضطرت الحكومة العراقية الى ارسال لجنة عليا من الخبراء والفنيين لدولة الكويت في اغسطس عام ٢٠١١ لدراسة شتى الجوانب لهذا المشروع ، فقد خلصت اللجنة الى ان المراحل الثلاث الاولى من الميناء الكويتي لا تشكل ضررا على الملاحة في خور عبدالله ، الا ان المرحلة الرابعة والاخيرة من المشروع قد تكون مصدر ضرر على المياه العراقية ، مما دفع الكويت تقديم تنازلات في هذا الجانب وتعهدت بوقف هذه المرحلة من المشروع [٢١].

وفي ابريل عام ٢٠١٢ منظمة خور عبدالله البحرية التي ستزيد من حجم التجارة وتعزز العلاقات بين العراق والكويت ودول العالم الأخرى، والمنظمة البحرية للعراق والكويت، والتي ستزيد من حجم التجارة وتعزز العلاقات بين العراق والكويت ودول العالم الأخرى تم التوصل إلى الاتفاق من التقاء قناة خور عبد الله إلى نقطة التفتيش الحدودية الجنوبية يشير إلى الحدود بين ١٥٦ و ١٥٧ و ١٦٢ ، ثم يحدد ممر الملاحة قبل بدء مدخل الخور.

وتتضمن الاتفاقية وضع خطة مشتركة لضمان سلامة الملاحة ودوامها وتنفيذها ، وإجراءات الملاحة البحرية والتلوث نتيجة تخفيضها ، وصيانة الممرات البحرية ، مثل التوسيع والتعميق ، وتحصيل رسوم الخدمات التي تقدمها إدارة السفن من تلك الأطراف.وفقا لهذه الاتفاقية ، ستكون صالحة إلى أجل غير مسمى ، ويجوز لكل طرف إنهائها بإخطار كتابي للطرف الآخر في غضون ٦ أشهر ، بشرط أن يتم الإنهاء باتفاق الطرفين, ويجوز تعديل العقد باتفاق الطرفين.

ظهر الخلاف مجددا بين البلدين في اغسطس عام ٢٠١٩ حول العلامة البحرية ١٦٢، حيث قامت الكويت بأنشاء منصة بحرية في منطقة فشت العيج وهي مساحة من الارض بعد النقطة ١٦٢، وقد وجه العراق شكوى رسمية الى الامم المتحدة اعترض فيها على انشاء هذه المنصة، في المقابل ترى الكويت ان منطقة فشت العيج تقع ضمن حدودها وتحت سيادتها، حيث أكد العراق على خطورة هذه الخطوة التي قامت بها الكويت والتي ستؤدي الى تغيير في الحدود البحرية قبل التوصل الى اتفاق يقضي بترسيم الحدود كاملة [٢٢].

تعد المفاوضات من الوسائل السلمية لحل منازعات الحدود الدولية ومن ضمنها نزاع الحدود البحري بين العراق والكويت، ومن اجل ذلك على البلدين اطلاق عملية تفاوضية تعالج مجموعة من المسائل الخلافية ، وذلك بتقديم تنازلات من الطرفين حتى يتوصلوا الى اتفاق مرضي لهم، ومن المسائل التي يمكن مناقشتها الى جانب الحدود البحرية، مسالة الميناءين اللذين يقوم البلدان بانشائهما على المجرى المائي لخور عبدالله، وكذلك مسالة الحقول النفطية المشتركة والامن عبر الحدود والتبادل التجاري، فقد احرز الجانبان تقدم في بعض المسائل والتي تشكل حافزا لحل المسائل الاخرى العالقة، ومن اجل احراز تقدم في المفاوضات بين البلدين يجب ان تكون فكرة الحدود البحرية للدولتين هو تقديم النفع المشترك لهما، ولا توجد حالة غالب ومغلوب، ويمكن تحقيق النتائج المرجوة من خلال تبني البلدين نهجا يركز على الاستفادة من التعاون على افضل وجه.

الخاتمة

تعتبر التسوية السلمية لنزاعات الحدود البحرية امر لابد منه لان بقائها عالقة يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين، وهذا ما يتنافى ومقاصد الامم المتحدة، الامر الذي جعل الدول تلجا لتسوية منازعاتها الحدودية، وذلك من اجل انشاء حدود نهائية على اساس ثابت ومستقر ذلك ان لكل منطقة من مناطق الحدود اهمية اقتصادية واستراتيجية، وبالتالي تحقق التسوية السلمية حدودا قائمة بصفة نهائية مهما كانت الحدود غير مرضية او معيبة في نظر الدول المتنازعة.

حيث يعتبر النزاع الحدودي بين العراق والكويت من النزاعات الطويلة والمعقدة، وأدى الى حصول ازمات سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية بين البلدين، وأدى الى قيام حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وبعد نهاية الحرب تدخل مجلس الامن في ترسيم الحدود البرية وترك امر ترسيم الحدود البحرية الى الطرفين، وقد تدخل مجلس الامن على نحو غير مألوف عن طبيعة عمله واختصاصه ومهامه الموكولة اليه بموجب ميثاق الامم المتحدة.

اولا: النتائج

١- ان موضوع البحث غاية في الحساسية لانه سبب الكثير من المشكلات بين العراق والكويت والتي وصلت الى حد احتلال العراق للكويت وما نتج عن ذلك من تداعيات كبيرة على الساحة الاقليمية والدولية.
٢- اهمية الحدود الدولية انها ترسم النطاق التي تمارس فيه الدولة سلطاتها وسيادتها سواء في البر ام في البحر ام في الجو، ويرتبط بذلك سلطات اخرى فرعية تتعلق بالسكان والجنسية والخدمة العسكرية والضرائب وغير ذلك من الامور ذات الصلة الاخرى كالأمن والصحة والتعليم.
٣- انتهكت اللجنة التي شكلها مجلس الامن صلاحياتها واقرت لنفسها حق وضع الحدود البحرية التي لم يتم تحديدها في اي اتفاقية حدودية سابقة بين البلدين، على عكس الحدود البرية التي كانت هنالك اتفاقيات سابقة بشأنها ومنها محضر عام ١٩٦٣ بين العراق والكويت.
٤- في العام ١٩٩١ وبعد انسحاب العراق من الكويت، طلب من الامم المتحدة ترسيم الحدود رسميا بين البلدين بموجب المراسلات التي تمت بين البلدين في الاعوام ١٩٢٣ و١٩٣٢ و١٩٦٣ وبما ان هذه المراسلات لم تتطرق مباشرة الى الحدود البحرية، توقف ترسيم الامم المتحدة للحدود البحرية عند النقطة ١٦٢ اي النقطة الاخيرة التي عين البلدين حدودها.

ثانيا: التوصيات

١- ايجاد الية قضائية عربية فعالة تختص بتسوية النزاعات الحدودية العربية خاصة منها الحدود البحرية مع ضرورة تفعيل دور الجامعة العربية.
٢- العمل على تطوير مبادئ القانون الدولي للحدود خاصة في مجال البحار بشكل يتماشى ومستجدات النزاعات المعاصرة.
٣- ضرورة لجوء العراق والكويت لحل النزاع الحدودي البحري الى الوسائل السلمية ومنها الوسائل السياسية مثل الوساطة والتوفيق.

٤- العمل على تطوير مبادئ القانون الدولي للحدود خاصة في مجال البحار بشكل يتماشى ومستجدات النزاعات المعاصرة.
٥- ضرورة استقرار الحدود بين العراق والكويت حفاظا على السلم والامن الدوليين والعلاقات الودية بين البلدين.
٦- يجب ان يستند العراق الى اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ بشأن موقعه الجغرافي المتضرر لضيق ساحله وصغره في اطلالته على الخليج العربي.

المصادر

[١.]د. منتصر سعيد حمودة: ٢٠١٣، الحدود الدولية –تعريفها-انواعها-تقسيمها-ترسيمها-منازعاتها، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
[٢.] د. راشد فهيد المري: ٢٠١٢، النظام القانوني للجرف القاري، دراسة تطبيقية على المنطقة العربية، دار النهضة العربية، القاهرة.
[٣.]علاء عبد الحفيظ محمد: س.ن، مصادر ازمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.
[٤.]د. شريف عبد الحميد رمضان: ٢٠١٣، الحدود الدولية (اهميتها- انواعها- اسباب المنازعات- اسس وطرق تسويتها)، دار النهضة العربية، القاهرة.
[٥.]احمد عبد الرحيم مصطفى: س.ن، خرافة الحقوق التاريخية للعراق في دولة الكويت، المركز الاعلامي الكويتي بالقاهرة.
[٦.]د. محمد بين سعيد العمري: ٢٠٠٧، التسوية القضائية الدولية لمنازعات الحدود بين دول شبه الجزيرة العربية، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية.
[٧.]محمد عبد الله عبد القادر ،٢٠٠٠، الحدود الكويتية العراقية (دراسة في الجغرافيا السياسية)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
[٨.]عبد الرحيم عبد الهادي ابو طالب: ١٩٩٥، ازمات العراق والكويت، ابعادها ونتائجها وموقف صحيفة الاهرام منها، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
[٩.]التطور السياسي لازمة الحدود العراقية الكويتية ١٩٧٩-١٩٩٠ على الموقع www.moqate.com
[١٠.] د. طارق عبد الرؤوف رزق: ١٩٩٥، مبدا ثبات الحدود الدولية ونهايتها مع الاشارة الى نزاع الحدود بين العراق والكويت، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة.
[١١.] د. سيد ابراهيم الدسوقي:٢٠١٢، مشكلات الحدود في القانون الدولي العام – دراسة تطبيقية على حدود دول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة.
[١٢.] د. عبد الملك التميمي: ١٩٩٥، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١-١٩٩٠ دراسات تاريخية، بحث منشور بكتاب الغزو العراقي للكويت عدد خاص برقم ١٩٥، عالم المعرفة، م ن.
[١٣.] قحطان حسين طاهر: ٢٠١٤، تاريخ النزاع العراقي الكويتي، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية العدد ١٨،
[١٤.] بدر السيف:٢٠٢١، توسيع نطاق المفاوضات خطوة فعالة لتسوية الخلاف البحري بين الكويت والعراق، مركز مالكوم كير – كارينغي للشرق الاوسط، بيروت.
[١٥.] بخته خوته: ٢٠١٢، التسوية القضائية لنزاعات الحدود البحرية، دار النهضة العربية، القاهرة.
[١٦.] د. جميل محمد حسين: ١٩٩٧، دراسات في قانون المنظمات الدولية والعالمية في إطار النظام الدولي المعاصر (النظام الدولي الجديد المزعوم)، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة دولة مصر.
[١٧.] د. وليد حمدي الاعظمي: ١٩٩١، الكويت في الوثائق البريطانية ١٧٥٢-١٩٦٠، دار نشر رياض الريس، لندن.
[١٨.] د. علي ابراهيم: ١٩٩٧، النظرية العامة للحدود الدولية مع دراسة خاصة لمشكلة الحدود بين العراق والكويت وتخطيطها وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١، دار النهضة العربية، القاهرة.
[١٩.] محمد ثامر السعدون: ٢٠٠٦، الحدود البحرية العراقية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد.
[٢٠.] جريدة الشرق الاوسط: ٢٠٢٢/١٢/٢٢، ما هي العلامة ١٦٢ التي تطالب الكويت ترسيم الحدود البحرية مع العراق بعدها، مقال منشور على الموقع www.aawsat.com
[٢١.] جريدة الراي: السبت الموافق ٣ سبتمبر ٢٠١١ العدد ١١٧٥١، الكويت.
احمد الدباغ، مازن الخلف: ٢٠٢٢/١٢/٢٣، بعد المطالبات الكويتية ما العلامة الحدودية ١٦٢ بين العراق والكويت، مقال منشور على الموقعwww.aljazeera.net